

بناء على ما درسته اشرح باختصار:

(1) الاقتصاد والاقتصاد السياسي وعلاقته بالمشكلة الاقتصادية (05ن)

الاقتصاد علم يدرس النشاط الاقتصادي للإنسان وعلاقته مع الطبيعة ، يهتم بكيفية استغلال الموارد لنادرة لإشباع حاجات الإنسانية اللامتناهية، بهدف الموازنة بين موضوع الندرة النسبية وموضوع لثروة، ولالاقتصاد السياسي أوسع حيث يتعدى قانون لمنزل (كمفهوم للاقتصاد) والتوجه لفرع من فروع العلوم الاجتماعية لدراسة العلاقة بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وتأثر لدولة بالسياسات الاقتصادية ذات البعد السياسي، لتتضح العلاقة بينهما مع لمشكلة الاقتصادية في ضرورة اتباع أساليب من أجل المفاضلة والاختيار بين لبدائل الاقتصادية في كل نظام من الأنظمة الاقتصادية (الرأسمالي والاشتراكي) للوصول لأكبر منفعة ممكنة بأقل التكاليف انطلاقا من ركن الندرة وصولا لركن تحقيق الحاجات الإنسانية من خلال اعمل ركن الاختيار والمفاضلة. (الوصول للثروة)

(2) معالجة المشكلة الاقتصادية عند المدرسة الماركسية(الاشتراكية) (05ن)

عالج الفكر الماركسي المشكلة الاقتصادية من الناحيتين الاقتصادية وكذا السياسية، جاء نقدا للفكر الليبرالي الحر، حيث اعتمد على عدة مبادئ، تقوم بالأساس على الملكية العامة لوسائل الانتاج، مع عدم الاعتراف بحافز الربح، فالهدف عندهم اشباع الحاجات العامة وتحقيق مصلحة الجماعة، من خلال تنمية الشعور الوطني والقومي والاحساس بالمسؤولية والمشاركة في بناء اقتصاد الوطن من أجل اشباع حاجات لمجتمع ككل، وذلك من خلال الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي مع ضرورة التنفيذ اللامركزي، مع السهر على المساواة في توزيع الدخل للقضاء على الطبقة في المجتمع، وهذا من خلال التخطيط لعملية التسعير ووضع الأسعار وتحديد هامش الربح.

(3) العمل والقيمة كعنصر من عناصر الإنتاج في الفكر الليبرالي

العمل عند الفكر الليبرالي عنصر مهم جدا من عنصر الإنتاج من أجل الوصول لغاية الثروة، وذلك من خلال تقديس الفرد والتشجيع على حرية الإنتاج، فحسب آدم سميث ومقولته الشهيرة (دعه يعمل أتركه يمر) فالسعي بالجهد العضلي أو الفكري لخلق سلع وخدمات من أجل تبادل لإشباع حاجات المتقابلة رغم الشعور بالألم، يجعل من لفرد محور العملية الاقتصادية الى جانب الطبيعة ورأس لمال والتنظيم، وأكثر من ذلك ففكرة تقسيم العمل والتخصص فيه يؤدي لزيادة المهارة والكفاءة مما ينعكس على جودة المنتج، كما يرى أن حجم لسوق يرتفع كلما زاد تقسيم العمل، وهذا ما ينعكس على القيمة الاستعمالية وكذا للقيمة التبادلية لتي يتصف بها المنتج أو الخدمة لما لها من نفع للإنسان ومثله بالماء كقيمة استعمالية والاماس كقيمة تبادلية ليؤكد أن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساسا للقيمة التبادلية، فحسب الفكر الحديث أن قيمة المنتج تتعلق بالمنفعة التي تحققها، فالإنتاج قد يقتصر على مجرد نقل أو حفظ أو توزيع منتج معين ليجعل من العمل الذي قام به ذو قيمة اقتصادية أكبر.

(4) علاقة الادخار بالاستثمار وعلاقتها بالإنتاج والاستهلاك :

يتضح في الدورة الاقتصادية (النشاط لاقتصادي) : المدخرات تتحول لاستثمارات ، الاستثمارات ترفع الإنتاج ، الإنتاج العالي يوفر سلعا تزيد من الاستهلاك الفعلي مستقبلاً. فالعلاقة علاقة التفاعل المتبادل في الاقتصاد، تتلخص هذه العلاقات فيما يلي:

\_\_ علاقة تبادلية : توازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي بعد الاستثمار. علاقة تمويلية أخذ وعطاء: بين الادخار والاستثمار الادخار يغذي الاستثمار، علاقة عكسية: بين الادخار والاستثمار بالإنتاج والاستهلاك الادخار والاستهلاك زيادة الادخار تعني تقليل الاستهلاك الحالي (الحرمان المؤقت) لضمان أمن مالي مستقبلي. (علاقة طردية): بين الاستثمار والإنتاج الاستثمار يهدف لزيادة الطاقة الإنتاجية والسلع المتاحة للوصول للاستهلاك وتحقيق الحاجات ، وهذا هو الهدف من كل نشاط اقتصادي (المدارس الاقتصادية) الموازنة بين الندرة النسبية والحاجات الأساسية من خلال عملية المفاضلة والاختيار. لمعالجة المشكلة الاقتصادية.